



رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

كتاب دورى

رقم ( ٩٥ ) لسنة ٢٠١١ م

بشأن

تحديد المأمورية المختصة عند إضافة فرع أو أكثر للمركز

الرئيسى للشركة أو المنشأة التجارية أو الصناعية وفقاً لأحكام

القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية

سبق للمصلحة أن أصدرت كتابها الدورى رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠ بخصوص التزام المأمورية التى يقع فى دائرة اختصاصها فرع من فروع المنشأة أو الشركة بفتح ملف ضريبي للفرع فور طلب الممول ذلك .

ونظراً لأن الكتاب الدورى رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠ المذكور أثير بشأنه العديد من التساؤلات حول مدى اتفائه وأحكام المادتين ٨ ، ٥٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الأحكام الخاصة بتحديد المأمورية المختصة .

الأمر الذى استلزم إعادة دراسة هذا الكتاب الدورى وعلى سند من هذه الدراسة تشبه المصلحة الى ضرورة مراعاة ما يلى :

- ١ - تكون المأمورية التابع لها المركز الرئيسى للشركة أو المنشأة هى المأمورية المختصة بالفرع أو الفروع أياً كان موقع أياً منها .
  - ٢ - التزام مأمورية المركز الرئيسى الشركة أو المنشأة بإضافة الفرع على البطاقة الضريبية للمركز الرئيسى بموجب المستندات الخاصة بالفرع .
  - ٣ - عدم فتح ملف ضريبي للفرع بذات رقم الملف باى مأمورية أخرى خلاف إضافته على البطاقة الضريبية الصادرة من المأمورية التابع لها المركز الرئيسى باعتبارها المأمورية المختصة به .
  - ٤ - على مأمورية المركز الرئيسى إخطار المأمورية الكائن فى دائرة اختصاصها الفرع أنه تم إضافة الفرع على البطاقة الضريبية للمركز الرئيسى وتاريخ الإضافة .
  - ٥ - على المأمورية الكائن فى دائرة اختصاصها الفرع فتح ملف تذكاري بأرقام خاصة بها مع رقم التسجيل الصادر من مأمورية المركز الرئيسى ويتم التسجيل على الحاسب الألى برقم التسجيل .
  - ٦ - تلغى أية تعليمات أو كتب دورية تخالف ما ورد بهذا الكتاب الدورى .
- على كافة المأموريات الإلتزام بأحكام هذا الكتاب الدورى بكل دقة .**

**وعلى الإدارة المركزية للتوجيه والرقابة والسادة رؤساء المناطق الضريبية متابعة التنفيذ .**

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

تحريراً فى : ٢٠١١/٩/١٥

(م.م. مكتب رئيس مصلحة الضرائب المصرية)